

اثر تمهيد الدخل على مؤشرات عوائد الاستثمار

أ.م. د مهدي عطية الجبوري
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بابل
magdiatia@yahoo.com

م.م. اقداس حسين هادي الناصر
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بابل
zahri.moustsfa@yahoo.com

المستخلص:

يهدف هذا البحث الى تحديد تأثير ممارسات تمهيد الدخل والمخاطرة على عوائد الاستثمار، وكانت مشكلة البحث تركز على استخدام عدة وسائل ومتغيرات محاسبية مستغلة مساحة الحرية المتاحة لديها في الاختيار من بين الطرق والوسائل للتدخل في الدخل المعلن للشركة والوصول الى أهدافها، واستند البحث على فرضية تنص على وجود تأثير لممارسات تمهيد الدخل والمخاطرة في عوائد الاستثمار، وتم تطبيق البحث في عينة من المصارف العراقية الاهلية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من ٢٠٠٧-٢٠١٤. وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها وجود ممارسات لتمهيد الدخل من قبل ادارات المصارف عينة الدراسة وعلى اساس ذلك تم صياغة مجموعة من التوصيات اهمها ضرورة اهتمام ادارات المصارف بجودة المعلومات المحاسبية والمالية للتوصل الى القرارات الرشيدة في الاستثمار والتمويل من خلال العمل على حوكمة المصارف.

الكلمات الرئيسية: تمهيد الدخل، المخاطرة، العائد على الاستثمار، العائد على حقوق الملكية.

Abstract

This research aims to determine the effect of paving the income and risk return on investment practices, and the problem of the research focuses on the use of various means and variables accounting untapped freedom available space has the choice of ways and means to intervene in the declared company income and reach their goals, and was based on research on the hypothesis states the existence of the effect to pave the income and risk in investment returns, was applied research in a sample of the Iraqi private banks registered in the Iraqi market for the financial period from 2007 to 2014. The research has come to a set of conclusions the most important of the existence of practices to pave the income by the departments of banks, the study sample and on the basis it was drafting a set of recommendations including the need to the attention of the departments of banks quality of accounting and financial information to reach decisions by wise investment and financing by working on the banks corporate governance.

Keywords: Paving income, risk, return on investment, return on equity.

مقدمة :

عندما يتفتت راس مال الشركة بين عدد كبير من المساهمين ، تظهر الحاجة للاستعانة بالخبرات الادارية من خارج المساهمين ، لان القرارات الاستثمارية تبنى على خلفية المؤشرات المالية الصادرة في النشرات السنوية المعتمدة في أسواق المنافسة (البورصة) وفي اغلب الأحيان يقوم المحللون الماليون بتوجيه المستثمرين بقرارات الاستثمار الرشيدة ، فان ذلك يجعل الادارة تشعر بالخوف على مصالحها ، خاصة عندما لا يكون لهم حقوق في التدفقات النقدية المتحققة من ادائها المتميز لموارد الشركة الا بالقدر المتفق عليه ... ان التباين في الحقوق بين السيطرة الادارية و المساهمين في التدفقات النقدية ، يقود الادارة الى الانحراف عن سلوكها الوظيفي من منظور الوكالة وتعظيم المصلحة الذاتية والاضرار بالمساهمين عن طريق استخدام مجموعة من السلوكيات غير المناسبة من خلال قيامها بالتدخل بالأرباح المعلنة ، مستغلة مساحة الحرية التي توفرها لها المعايير والمبادئ المحاسبية في اختيار ما يناسبها ، حيث تلجأ الإدارة الى انتهاج السلوك الانتهازي بالتدخل في الدخل عندما تريد تعديل الانحراف السائد به على سلسلة من الفترات المتتالية رغبة منها في تحقيق مجموعة من العوامل الداخلية والمتمثلة بتحقيق الاستقرار الوظيفي وتحقيق مزايا او مكافئات الإدارة ، او لتحقيق منافع خارجية منها المحافظة على السمعة السوقية في الاجل الطويل او لتحقيق الشهرة ولتجنب التدخل الحكومي في تعديل الدخل والتهرب من الضرائب المستحقة ، مما يؤثر سلبا على المؤشرات المالية المعلنة في التقارير المالية والتي يبني المستثمرين قرارات الاستثمار بموجبها ، مما استوجب الحاجة الى الالتفاف والتعرف على هذه المسألة وخطورتها لحماية جميع الاطراف ، وتأثيرها على مؤشرات عوائد الاستثمار .وعلى اساس ذلك جاء هذا البحث ليسط الضوء على الممارسات التي تقوم بها الادارة احيانا لتمهيد الدخل لأغراض تريدها وتأثير ذلك على عوائد الاستثمار في المنظمة.

المبحث الأول / منهجية البحث

يهدف هذا المبحث إلى تحديد مسار البحث وذلك عن طريق عرض منهجية والتي تتضمن توضيحا لمشكلة في تحقيق أهداف وأهمية وفرضيات البحث، فضلاً عن حدوده ومصادر جمع البيانات وكما يأتي:

أولاً :مشكلة البحث :-

تشكل المعلومات المحاسبية وتحديد المعلومات الخاصة بالمؤشرات المالية أهمية بالغة لدى المستثمرين والمحللين الماليين لما تحتويه من بيانات مهمة ذات الأثر في اتخاذ القرار الاستثماري الملائم ، ولكون إدارات الشركات تدرك أهمية تلك المعلومات لذلك تلجأ باستخدام عدة وسائل ومتغيرات محاسبية مستغلة مساحة الحرية المتاحة لديها في الاختيار من بين الطرق والوسائل للتدخل في الدخل المعلن للشركة والوصول الى أهدافها .

ثانياً: هدف البحث :-

ان هدف البحث يكمن في تتبع الأثر الذي يتركه تمهيد الدخل على مؤشرات عائد الاستثمار والمساهمة.

ثالثا: أهمية البحث :-

تكمن أهمية البحث في محاولة لإبراز الدور السلبي الذي يتركه تمهيد الدخل على مؤشرات عوائد الاستثمار وبالتالي تأثيره في قرارات الاستثمار التي تبني على تلك المؤشرات .

رابعا: فرضيات البحث :-

من اجل تحقيق أهداف البحث فقد اعتمد البحث على مجموعة من الفرضيات الرئيسية وتمت صياغتها على النحو الآتي :

يوجد تأثير ذات دلالة معنوية احصائية لتمهيد الدخل على عوائد الاستثمار في المصارف عينة الدراسة.

توجد تأثير ذات دلالة معنوية احصائية بين حجم المخاطر وعوائد الاستثمار في المصارف عينة الدراسة.

خامسا: متغيرات البحث :-

لغرض اختبار فرضيات البحث وتحقيق أهدافه لابد من القيام بتكميم متغيرات الدراسة والمتمثلة بسلوكيات تمهيد الدخل باعتبارها المتغير المستقل وعوائد الاستثمار وعلى النحو الآتي:-

تمهيد الدخل : ويتم قياسه باستخدام نموذج (Miller,2009) وهو من احدث النماذج المستخدمة في قياس تمهيد الدخل ، لما تتوفر لديه من خصوصية لاعتماده على البيانات الفعلية والابتعاد عن التقديرات ، فضلا عن الشمولية وعدم اقتصره على بيانات محددة ولنشاط محدد ، حيث يتم التوصل الى وجود حالة التمهيد للوحدة عن طريق المقارنة بين البيانات الحالية والبيانات السابقة ولنفس النسب المعتمدة ، فاذا كان الفرق اكبر فيعبر عنه بالقيمة الموجبة وبذلك فان الوحدة تمارس إدارة الأرباح ، واذا كان الفرق اقل فيعبر عنه بالسالب فان الوحدة تمارس تخفيض الدخل.

ان الصيغة الرياضية لنموذج (Millr) هي : -

$$\text{Miller Ratio} = \Delta(\Delta WC / CFO)$$

حيث ان

$$\Delta WC = \text{التغير في صافي راس المال العامل}$$

$$CFO = \text{التدفقات من الانشطة التشغيلية .}$$

١ - **حجم المخاطر:** حيث يتم تصنيف الوحدة على أساس الحجم من خلال الاعتماد على الوسط الحسابي لاقيام الموجودات ، فان الشركات التي تتفوق اقيام موجوداتها على الوسط الحسابي فأنها كبيرة الحجم ، والعكس في كون اقيام الموجودات اقل من الوسط الحسابي فان الشركة صغيرة الحجم .

٢ -نسبة العائد على / الموجودات (الاستثمار) (Return on Assets/ Investment) : حيث يقيس هذا المعدل الفعالية الكلية للشركة في تحقيق الربح من خلال الاستثمارات والموجودات المتاحة لديها ، وتحسب بالشكل الاتي:

صافي الربح قبل الضرائب / اجمالي الموجودات x

١٠٠

٣ -العائد على حقوق المساهمين (Return on Equity) حيث يقيس هذا العائد مقدار الربحية المستخدمة، ويحسب بالشكل الاتي :

صافي الربح قبل الضرائب / اجمالي حقوق المساهمين x

١٠٠

سادسا: مجتمع وعينة البحث :-

يتألف مجتمع البحث من المصارف الاهلية العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية ، اما عينة البحث فقد تم اخيار خمسة مصارف من مجتمع البحث والتي تمثل ما نسبته ٢٣% من منه لفرض اختبار فرضيات البحث. وقد تم اختيار سلسلة زمنية من ٢٠٠٧ – ٢٠١٤ . وقد تم الاعتماد على التقارير السنوية والكشوفات المالية الصادرة عن المصارف عينة البحث لأغراض التحليل . فضلا عن استخدام الاساليب الاحصائية للتحليل كمتوسط والانحراف المعياري ومعامل الانحدار والاختلاف وباستخدام البرامج التحليلية SPSS و Excel

المبحث الثاني / الاطار النظري لتمهيد الدخل والاستثمار

يتم في هذا المبحث التطرق لمفهوم تمهيد الدخل و مؤشرات عوائد الاستثمار

أولا : مفهوم تمهيد الدخل

يعتبر تمهيد الدخل احد السلوكيات غير القانونية التي تستخدمها الإدارة في التأثير على المعلومات التي تحتويها القوائم المالية ^(١)، وقد تناولت الادبيات المحاسبية مفهوم تمهيد الدخل بالدراسة والتحليل، فقد اشارت دراسة Fudenberg and Tirole ^(٢) الى مفهوم تمهيد الدخل على انه " الأساليب والعمليات التي تستخدمها الإدارة في منظمات الاعمال لتقليل الدخل لأغراض الحد من درجة المخاطرة في استثمارات الشركة " حيث يتضح من هذا التعريف ان تخفيض الدخل يعتبر أداة من أدوات الإدارة في التلاعب بالسياسات المعتمدة في الوحدات الاقتصادية . اما Belkaoui فيعرف تمهيد الدخل على انه " تسوية مقصودة للدخل المعلن بهدف الوصول الى المستوى المرغوب ويعبر عن رغبة الإدارة في تقليل الانحرافات غير الطبيعية في الدخل الى الحد الممكن او المسموح به في ظل مبادئ المحاسبة والإدارة المقبولة " ^(٣) حيث يتبين من تعريف Belkaoui ان السلوك الإداري المتبع هو التدخل في حجم الدخل قبل

(١) فؤاد ، ٢٠٠٩ ، ١٢ .

(٢) Fudenberg and Tirole ,1995.

(3) Belkaoui ,48, 2000.

الإعلان عنه لتمثيل رغبة وملأمة سلوك العمل دون التجاوز على القانون بالاعتماد على مساحة الحرية والمرونة التي توفرها المعايير المحاسبية ، ويمكن إضافة تعريف آخر لتمهيد الدخل على انه " وصولاً لهدف الوحدة في تحقيق المستوى الملائم من حالة توازن ومنافسة وتسوية الانحرافات من خلال توظيف السياسة المحاسبية الملأمة لكل حالة دون مخالفتها وبما يتيح لها القانون من حرية الاستخدام "

ثانياً: دوافع تمهيد الدخل :

إن التغيير الثوري الجديد في العمل وحاجة الإدارة في البقاء والنمو في أسواق المنافسة ، يقودها الى انتهاج سلوكيات التمهيد في الدخل ، لان التحول إلى هذه السلوكيات يعود إلى العديد من الأسباب ، واغلب الدراسات المهمة موضوع سلوكيات تمهيد الدخل أجمعت على وجود دوافع داخلية وخارجية لانتهاج هذا السلوك ، ويمكن ادراجها بجملة من الاتي :-

- ١ - **الدوافع الداخلية :** وهي دوافع تسعى من خلالها الإدارة الى خلق انطباعات جيدة لدى المساهمين عن أداء الشركة واحراز رضاهم ، بهدف تحسين العلاقات معهم وتجنب المسألة التي من الممكن ان تتعرض لها وبالتالي زيادة شهرتها^(١)، اما حسب راي حبيب هو ان وجود خطة للحوافز الإدارية وارتباطها بمقدار الدخل المحاسبي المتحقق من شأنه ان يدفع بالإدارة الى بذل اقصى جهود ممكنة من اجل الوصول الى الحد الأعلى الموضوع في خطة الحوافز ، وبالتالي فإن المنفعة تعود على كل من الإدارة والمساهمين في ذات الوقت ، وعليه يمكن اعتبار حوافز ومكافآت الإدارة من اهم الأسباب التي تدفع الإدارة باتجاه تمهيد الدخل ، وذلك عن طريق استخدام السياسات المحاسبية التي ينتج عنها زيادة في الدخل المعلن^(١) ، ومن ذلك ممكن ان نستنتج على ان دافع الارضاء الداخلي للوحدة ومحاولة كسب العملاء وتحسين الوضع التنافسي من الأولويات للتأثير على المعلومات المحاسبية.

(١) حبيب ، ٢٠٠٣ ، ٥٩ .

- ٢ - **الدوافع الخارجية :** يمكن وصفها بانها دوافع لتفسير عمل الشركة وزيادة منفعتها^(٢) وتتمثل بـ :-

(٢) حميدي ، ٢٠١١ ، ٥٨ .

- دافع الضريبة Taxes Incentive: تعد الوفورات الضريبية من الدوافع الهامة لقيام الإدارة بسياسة تمهيد الدخل ، وذلك لتجنب دفع الضرائب المستحقة عليها او لتحقيق وفورات ضريبية كلما امكن ذلك او تأجيلها للمستقبل^(٣)، حيث ان المؤسسات التي تكون طبيعة عوائدها متذبذبة تجعل عملية الخضوع للضريبة اكبر قياساً بالمؤسسات المالية التي تمتاز عوائدها بطبيعة مستقرة. إذ أن المعالجة للالتزام الضريبي وقواعد التحكم بالخسارة والمؤسسة عن طريق نقل صافي الخسارة التشغيلية المنخفضة لسنوات سابقة أو لسنوات لاحقة^(٤) . من ذلك يتبين ان سلوكيات تمهيد الدخل تهدف إلى تحقيق استقرار عوائد الوحدات التي تعاني من التذبذب ، حيث ترتبط المدفوعات الضريبية مع الدخل او الربح المتحقق بعلاقة طردية ، وبذلك فان عامل التهرب الضرائب يعد من اهم العوامل في سعي الإدارة للتدخل السريع في الدخل المعلن من خلال اختيار

(٣) إبراهيم ، ٢٠٠٦ ، ١١ .

(٤) العامري: ٢٠٠١ ، ٤٤ .

المناسب لها من السياسات المحاسبية بعد ادراكها للأثر المترتب من السياسة المختارة. فعلى سبيل المثال تستطيع الإدارة اختيار طريقة القسط الثابت في احتساب الاندثار للموجودات الثابتة والتي تؤدي الى زيادة الاندثار الحالية والذي بدوره يقود الى تقليل الدخل الخاضع للضريبة وبالتالي تقليل الضرائب التي تتحملها الشركة .

كذلك تستطيع الإدارة اختيار طريقة (FIFO - LIFO) لتقييم المخزون بحسب ما تفضيه مصلحة الشركة ، ففي حالة زيادة الأسعار تستطيع الإدارة اتباع طريقة (LIFO) لأنها سوف تؤدي الى انخفاض الدخل الظاهر بالقوائم والكشوفات المالية ، مما يدل على ان المدفوعات الضريبية احد اهم الأسباب في قيام الإدارات بتمهيد الدخل ^(٥).

- الكلف السياسية : Political cost incentive : تتمثل التكاليف السياسية في الأعباء التي تتحملها الوحدة الاقتصادية لموقعها اولحجمها في السوق او مدى سيطرتها على السوق لاعتبارات تحددها قوانين الدولة ^(٦) .

ان المنشآت التي تكون موضع اهتمام الراي العام قد تخضع لقرارات حكومية تفرض عليها تكاليف سياسية، حيث أن التقلبات في الارباح اذا أخذت شكل الزيادة الكبيرة قد ينظر إليها كمؤشر للاحتكار ، واما اذا أخذت التقلبات شكل الانخفاض الكبير في الارباح فقد ينظر إليها كمؤشر لتعسر المنشأة واضطرابها مما يدفع الدولة للتدخل في كلا الحالتين ^(١)، لذلك تلجأ إدارة الوحدات إلى تبني سلوك تمهيد الدخل واختيار الطرائق المحاسبية البديلة التي تؤدي إلى تخفيض او زيادة الدخل لتجنب مثل هكذا تكاليف.

(١) فؤاد ، ٢٠٠٩ ،
٧.

- كلف عقود العمل Cost of Employment contracts: هناك ارتباط بين ربحية الشركة والأجور المدفوعة للعاملين ، حيث تقوم الإدارة بدفع الأجور لعاملها في بعض الأحيان لتخفيف الدخل المعلن عنه ولتخفيف ولتجنب الضغوطات الي قد تتعرض لها من قبل العاملين والنقابات العمالية للمطالبة بزيادة الأجور او تحسين ظروف العمل في فترة تحديد العقود ام بعدها ^(٢).

(٢) القثامي والخيال
٢٠١٠ ، ٢٦١.

- مقابلة شروط الائتمان Meeting debt covenants : ان لسياسات الائتمان والاقتراض شروطا خاصة تحددها قبل منح القرض ، لأغراض تتعلق بتقييم وضع الشركة المقترضة وربحيته وقدرتها على الوفاء بالدين ، واغلب الأحيان يتم وضع مستويات معينة لبعض المتغيرات في السيولة او الأرباح المحتجزة او صافي الدخل ، وغيرها ، وهنا من المرجح قيام الإدارة في الشركات بتفضيل الطرق والإجراءات المحاسبية التي تساعد في تلبية شروط الائتمان بالظهور بأفضل مستوى وتجنبها التكاليف الناتجة عن تجاوز شرط منح الائتمان المحدد في العقد ^(٣) .

(٣) حبيب ، ٢٠٠٣ ،
٥٧.

يتضح مما سبق ان سلوك تمهيد الدخل يأخذ طابعا مختلفا في الشركات حسب ما تراه ملائما لظرفها الاقتصادي الحالي ، فقد يأخذ نهجا لتخفيف حدة التقلبات في التدفقات النقدية لغرض تخفض احتمالية إفلاس الوحدة ، او يأخذ شكل التخفيض في الأرباح المعلنة وبذلك يكون غاية الشركة التخلص من الأعباء السياسية التي قد تفرض عليها او تجنبها للوفورات الضريبية ، اوزيادة

الأرباح المعلنة اذ ما وجدت الوحدة انه من الضروري المحافظة على موقعها في السوق وضمان شهرتها.

ثالثا : ابعاد تمهيد الدخل :

هناك العديد من الطرق والإجراءات المحاسبية التي تستخدمها الإدارة من أجل القيام بعملية تمهيد الدخل ، وقد بينت الأدبيات المحاسبية ان هناك ثلاث ابعاد أساسية لتمهيد الدخل يمكن بيانها بالشكل الآتي :-

- ١ - التمهيد الحقيقي : وهو التمهيد الذي يحدث من خلال اتخاذ القرارات التشغيلية التي تتضمن الصفقة الحقيقية التي تؤثر على الدخل المعلن ، بمعنى اخر انه ناتج من معاملات وصفقات فعلية تتم مع الغير ويترتب عليها تغييرا في الأرقام المحاسبية وتأثيرها بالتالي سوف يكون على الدخل المعلن ^(١)، من ذلك نستنتج ان الإدارة تتخذ مجموعة من الإجراءات وحسب ما يناسب طبيعة عملها واتجاهاتها فهي بذلك تتحكم بتوقيت وقوع الاحداث المالية لتأثيرها المتوقع على تمهيد الدخل كتأثيرها على الموجودات غير الملموسة ومحاولة تخفيضها او الزيادة او النقصان في كلفة المخزون من خلال الاعتراف بصفة تجارية لاحقة او اخفاءها وتدويرها الى السنة الأخرى ، وهي بذلك تستفاد من الاحداث المالية بما يناسبها ويخدم مصالحها.
- ٢ - التمهيد الوهمي : يعرفه Copland على انه " هو عملية اختيار متكرر للمقاييس المحاسبية او لقواعد التقدير بنمط معين بهدف تقليل الانحراف بالدخل عن اتجاهه الرغوب " ^(٢) ، أي ان الإدارة تجري كعملية مناقلة للمصروفات والإيرادات للفترة التي تلائمها ، وبالتالي لا تؤثر على مباشرة على الأرقام المحاسبية او التدفقات النقدية وانما التغيير في الطريقة المحاسبية المتبعة التي تساهم في تمهيد الدخل واستقراره وهي بذلك لا تحتاج أي معاملات فعلية مع الأطراف الخارجية وانا إعادة تصنيف وتبويب الحسابات ^(٣) ^(٤)، نستنتج من التمهيد الوهمي ان السياسة الإدارية تعتمد على الخبرة والابداع في تصور الحدث المالي ومحاولة اثباته في السجلات وبما يتناسب مع القواعد والمحددات المحاسبية دون التعرض للمسالة القانونية اي محاولة تحميل المصروفات الحالية واعتبارها نفقات رأسمالية على الفترات اللاحقة.
- ٣ - التمهيد التصنيفي : يبين قرعان كيفية حدوث التمهيد التصنيفي للدخل من خلال الاعتماد على فقرات معينة في كشف الدخل ومحاولة الاستفادة منها من اجل تقليل التذبذب الحاصل فيه والعمل على محاولة استقراره ، ففي بعض الشركات واغلبها الشركات الكبيرة في تصنيف الفقرات الاعتيادية الى فقرات غير اعتيادية وبالعكس ، وفق ما يلائم سياستها والخطط الموضوعية ^(٥).

ثالثا : عوائد الاستثمار :

او/لا مفهوم العائد

يعرف العائد على انه " الأرباح او الخسائر الكلية المتحققة من استثمار معين خلال فترة زمنية محددة، ويعبر عنه كنسبة مئوية إلى الاستثمار " ^(٦) ،

(6)
Gitman,2000,
237.

(7) Geoff,2007,

اما حسب رأي Geoff بالعائد فهو " الثروة المتولدة عند مستوى خطر معين عند الاستثمار لمدة معينة وبكفاءة ، والعائد يتغير حسب مستوى الخطر فكلما زاد مستوى الخطر زاد معدل العائد المطلوب تحقيقه على الاستثمار " (٧) ، نستنتج من ذلك ان حجم الأموال المتدفقة كعائد ممارسة للاستثمارات تتناسب وحجم المخاطرة وعلى هذا الأساس تحاول الوحدة بشتى الوسائل في الوصول الى العائد المرضي ، ومن ذلك يمكن تعريف العائد على انه " أي زيادة او نقصان في الدخل (لآخر المدة) والنتيجة من عمليات الاستثمار خلال فترة محاسبية معينة ومستوى مخاطرة معينة بحيث يتناسب حجم الاستثمار والمخاطرة " .

كما ان هناك تسميات للعائد منها (١):

(١) مطر ، ٢٠٠٥ ،
٨٠ - ٩٢ .

- ١ - العوائد الفعلية Actual Return : وهي العوائد التي يحققها المستثمر فعلا نتيجة لاقتنائه او بيعه لتلك الاداة الاستثمارية ، وبالتالي العوائد هنا اما ان تكون عوائد جارية او رأسمالية او الاثنين معا .
- ٢ - العوائد المتوقعة Expected Return (R,R) : وهي العوائد المحتملة حدوثها عند الاستثمار في المشروع .
- ٣ - العوائد المطلوبة Required Return (R,R) : وهي العوائد التي يرغب المستثمر في الحصول عليها والذي يتناسب مع مستوى المخاطر التي يتعرض لها هذا الاستثمار .

ثانيا / مؤشرات عوائد الاستثمار :

- ١ - العائد على الأصول : ويشير الى اجمالي ربحية الشركة ويعبر على الدخل كنسبة من متوسط الأصول الاجمالية المتاحة لتوليد ذلك الدخل . (2) ، حيث ان المستثمرون حريصون على النظر الى هذا المعدل لأنه يعطي صورة واضحة عن ربحية الشركة .

(2)J.David,200
1,178.

حيث تتمثل أهميته من خلال بيان كفاءة استخدام صول الشركة المستثمرة لتحقيق عائد مناسب يبرر التكاليف الخاصة بالاستثمار في هذه الأصول (3) .

- ٢ - العائد على المساهمين : وتعتبر من اهم النسب المالية والذي بناءً عليها يقرر الملاك الاستثمار في النشاط او تحويل الأموال الى استثمارات أخرى تحقق عائداً مناسباً .

(٣) سلمان ، ٢٠٠٨ ،
١٩٧ .

رابعاً : اثر سلوك تمهيد الدخل على مؤشرات عوائد الاستثمار

تشكل مؤشرات الاستثمار أهمية بالغة في اتخاذ القرارات وخصوصا القرارات الاستراتيجية ، لان المحافظ المالية تبني على اساس النسب المالية التي تصدرها القوائم المالية ، فان انعدام الإفصاح والشفافية وما تقوم به الإدارة من ممارسات انتهازية كعمليات التمهيد في الدخل من خلال التلاعب في

الأرباح الظاهرة في تلك القوائم لها الأثر البالغ في انعدام المصدقية وضعف الثقة وبالتالي تشويه صورة الاستثمار الجيدة ، وهي احدى العوامل التي أدت الى الانهيارات المالية التي حصلت في كبرى الشركات في العالم، غير ان برامج الإصلاحات التي قامت بها العديد من دول العالم ومنها الدول النامية بإعادة هيكلة اقتصادياتها من خلال اجراء العديد من الإصلاحات التشريعية لتؤكد على العمل حسب المعايير الدولية والعمل على زيادة الإفصاح والشفافية وتوفير الإجراءات الملزمة لحماية المستثمر لتوفير المناخ المناسب للاستثمار كإنشاء مؤسسة هيئة الأوراق المالية وفصل الدور الرقابي عن الدور التنفيذي والتركيز على الإفصاح والشفافية وإعطاءه الأهمية الكبرى^(١).

(١) مطر ، ٢٠٠٥ ، ٩١-٩٠ .

مما سبق يمكن ان نستنتج ان لتحقيق الإدارة العائد المرضي يجعلها في مقارنة بين التكاليف الحالية ومبررات وجود التكاليف الخاصة فعلا بالاستثمار في الموجودات والذي بدوره سيجعل الإدارة في تفكير دائم في عمليات التشغيل الكفؤ ومصدر التمويل ، مما يتطلب منها ابعاد اثر للتغيرات دون التحايل على القانون وانما الاستفادة من ثغرات المعايير الدولية وهو ما ينتج عنها الزيادة في الأرباح او تخفيضها .

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

يتم في هذا المبحث التحليل الوصفي الاحصائي لمتغيرات البحث من التقارير والبيانات والمعلومات المنشورة للمصارف عينة البحث السنوية ومن خلال الادوات الاحصائية كالمتوسط والانحراف المعياري والانحدار وعلاقات الارتباط والتأثير لمتغيرات البحث المستقلة والمعتمدة واختبار الفرضيات. ومن خلال الفقرات الآتية:-

اولاً: الاحصاء الوصفي للعينة

شملت عينة الدراسة مجموعة من المصارف العراقية الاهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بلغ عددها (٥) مصارف وبما يمثل (٢٣%) من مجموع المصارف الاهلية المدرجة في السوق.

يبين الجدول (١) التحليل الاحصائي لمتغيرات البحث والتي تشمل المتغيرات المستقلة التي يمثلها ممارسات تمهيد الدخل المتغير (X1) وحجم المخاطرة المتغير (X2)، والمتغيرات المعتمدة المتمثلة بالعائد على الاستثمار (ROA) المتغير (Y1) والعائد على حق الملكية (ROE) المتغير (Y2). وحسب مصارف العينة وخلال المدة ٢٠٠٧-٢٠١٤. وكما يلي:

١ - **المصرف التجاري:** يتضح من الجدول ان ممارسة تمهيد الدخل في المصرف التجاري كان سالبا خلال سنوات البحث ما عدا السنوات ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١٢ اذ كانت ممارسات تمهيد الدخل فيها موجبة وحسب معيار Miller لتمهيد الدخل وبلغ متوسط نسبة تمهيد الدخل (-0.0574459) مما يعني المصرف يميل تخفيض الدخل لأغراض التهرب الضريبي .

اما بالنسبة الى متغير المخاطرة فقد تبين من الجدول (١) انها كانت في المصرف التجاري منخفضة خلال سنوات البحث جميعها ومن خلال حجم الموجودات إذ كان حجم الموجودات خلال هذه السنوات اصغر من المتوسط

الذي بلغ (486262491) مما يعني ان المخاطرة كانت منخفضة في هذه السنوات .

ومن جانب المتغيرات المعتمدة والمتمثلة بمتغير العائد على الموجودات (ROA) الذي يرمز له (Y1) فقد بلغ المتوسط للمصرف التجاري (3.367%) وكان اعلى عائد تحقق في عام ٢٠٠٨ وبلغ (٤5.33%) كما كان اقل عائد في عام ٢٠١١ بلغ (1.375%) وتراوح مقدار العائد بين هذين النسنتين لبقية السنوات مما يعني تباين هذا المعدل لهذا المصرف خلال المدة وارتفاع المخاطرة نسبيا.

كما بلغ متوسط العائد على حق الملكية (ROE) المتغير المعتمد الثاني (Y2) للمصرف التجاري (13.546%) خلال مدة الدراسة وقد حقق اعلى عائد بلغ (37.266%) في عام ٢٠٠٧ كما كان اقل عائد خلال عام ٢٠٠٩ بلغ (4.374%) مما يعكس التباين في هذا المعدل خلال مدة الدراسة .

ROE	ROA	مقارنه مع المتوسط	$\Delta ZISE$ ASSTS	$\Delta(\Delta WWC/CFO)$
37.26653115	3.514676679	اصغر	359329223	-0.5567836
24.61160986	5.333959994	اصغر	337992826	-7.2567928
4.374313479	5.087122175	اصغر	363961161	8.02862776
6.784259822	2.086058847	اكبر	594931934	0.32000173
6.055676611	1.37508554	اصغر	444122919	-8.299678
10.35281254	3.542420651	اصغر	561579222	7.82979432
13.07165538	4.086148686	اكبر	602995583	-0.4244148
5.851390826	1.912432582	اكبر	625187059	-0.1003218
13.54603121	3.367238144		486262491	-0.0574459
-1.35022E-05	-1.26666E-06	اصغر	359329223	-4.5514854
-9.31842E-06	-2.14703E-06	اصغر	337992826	-7.2567928
2.04254E-06	2.2059E-06	اصغر	363961161	8.02862776
2.85939E-07	5.3788E-08	اكبر	594931934	0.32000173
-6.14366E-06	-1.86878E-06	اصغر	444122919	-8.299678
5.15235E-06	1.39425E-06	اصغر	561579222	7.82979432
-2.41766E-07	-7.03844E-08	اكبر	602995583	-0.4244148
-5.09042E-08	-1.60467E-08	اكبر	625187059	-0.1003218
-2.17761E-05	-1.71496E-06	0	3890099927	-4.454269
29.55940375	8.530405277	اصغر	263724586	0.22257192
23.51459345	4.042828237	اصغر	542911440	1.07807814
8.900681309	2.320824436	اكبر	802194113	8.94555227
13.64718709	1.686800509	اكبر	961062610	-9.3382322
17.88590003	2.853101444	اكبر	875267336	-0.0072549
14.30016634	2.27865978	اكبر	1300654984	0.34865878
13.32031499	2.198253204	اكبر	1764904558	0.01446149
11.23284662	1.797368224	اكبر	1827505325	0.51673981
14.68595569	2.453976548		1153500052	0.22257192
32.10398743	3.981520682	اصغر	406782968	-3.5677119
21.98518826	2.462393281	اكبر	569667612	0.54149306
16.18948119	2.193690415	اصغر	557540021	-2.2276518
11.9807425	1.736797688	اكبر	580125542	1.86850967
15.68230775	3.2373122	اكبر	668017283	3.05121426
15.22715891	3.490778093	اكبر	818969589	-2.7007996
12.06612233	3.16045796	اكبر	774180018	-4.5117221
1.397400059	0.628195922	اكبر	683076386	-20.995027
15.82904855	2.61139328		632294927	-3.5677119
13.27194599	5.734848742	اصغر	74829421	-0.1338598
18.51125274	5.34023591	اصغر	82455758	-0.8274822
10.86710201	2.555945546	اصغر	122436988	15.7373399
9.031483586	2.484611611	اصغر	168521548	-14.922804

جدول (1) التحليل الإحصائي للمتغيرات

السنوات	$\Delta(\Delta WC/CFO) (X1)$	$\Delta ZISE ASSTS (X2)$	مقارنة مع المتوسط	ROA (Y1)	ROE (Y2)
2007	-0.5568	213176856	اصغر	3.515	37.266
2008	-7.2567	204974371	اصغر	5.334	24.61
2009	8.0286	208304265	اصغر	5.087	4.374
2010	0.3200	204163838	اصغر	2.086	6.784
2011	-8.2996	247446396	اصغر	1.375	6.056
2012	7.8298	293436517	اصغر	3.542	10.353
2013	-0.4244	334843250	اصغر	4.086	13.072
2014	-0.1003	449272568	اصغر	1.912	5.8514
mean	-0.0574	486262491		3.367	13.546
2007	-4.5515	359329223	اصغر	-1.2666	-1.350
2008	-7.2568	337992826	اصغر	-2.147	-9.318
2009	8.0286	363961161	اصغر	2.206	2.042
2010	0.3200	594931934	اكبر	5.379	2.859
2011	-8.2996	444122919	اصغر	-1.868	-6.144
2012	7.8298	561579222	اصغر	1.394	5.152
2013	-0.4244	602995583	اكبر	-7.038	-2.418
2014	-0.1003	625187059	اكبر	-1.605	-5.090
mean	-4.454	3890099927		-1.715	-2.177
2007	0.223	263724586	اصغر	8.530	29.559
2008	1.0781	542911440	اصغر	4.043	23.515
2009	8.9455	802194113	اكبر	2.321	8.901
2010	-9.3382	961062610	اكبر	1.687	13.647
2011	-0.0072	875267336	اكبر	2.853	17.886
2012	0.3486	1300654984	اكبر	2.278	14.300
2013	0.0145	1764904558	اكبر	2.198	13.320
2014	0.5167	1827505325	اكبر	1.797	11.232
mean	0.2226	1153500052		2.454	14.686
2007	-3.5677	406782968	اصغر	3.982	32.104
2008	0.5415	569667612	اكبر	2.462	21.985
2009	-2.227	557540021	اصغر	2.194	16.189
2010	1.8685	580125542	اكبر	1.737	11.981
2011	3.0512	668017283	اكبر	3.237	15.682
2012	-2.7008	818969589	اكبر	3.491	15.227
2013	-4.5117	774180018	اكبر	3.160	12.066
2014	-20.995	683076386	اكبر	0.628	1.397
mean	-3.5677	632294927		2.611	15.829
2007	-0.13386	74829421	اصغر	5.735	13.272
2008	-0.8275	82455758	اصغر	5.340	18.511
2009	15.7373	122436988	اصغر	2.556	10.867
2010	-14.9228	168521548	اصغر	2.485	9.031
2011	-0.0973	201242640	اصغر	2.137	9.692
2012	-0.7369	271377300	اصغر	1.572	4.463
2013	-0.7933	303653143	اصغر	1.029	3.015
2014	0.7035	328166929	اصغر	1.841	3.569
mean	-0.1338	194085466		2.837	9.053
Total mean	-0.840	568236898.80		2.105	10.419

المصدر : من اعداد الباحثين

٢ - مصرف الائتمان العراقي: يتضح من الجدول ان ممارسة تمهيد الدخل في مصرف الائتمان العراقي كان سالبا خلال سنوات البحث ما عدا السنوات ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١٢ اذ كانت ممارسات تمهيد الدخل فيها موجبة وحسب معيار Miller لتمهيد الدخل وبلغ متوسط نسبة تمهيد الدخل (-4.454) مما يعني المصرف يميل تخفيض الدخل لاغراض التهرب الضريبي .

اما بالنسبة الى متغير المخاطرة فقد تبين من الجدول (١) انها كانت في مصرف الائتمان العراقي منخفضة خلال سنوات البحث ما عدا السنوات ٢٠١٠ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ ومن خلال حجم الموجودات إذ كان حجم الموجودات خلال هذه السنوات (594931934) ، (602995583) ، (625187059) الف دينار على التوالي وبمستوى اعلى من المتوسط الذي بلغ (3890099927) مما يعني ان المخاطرة كانت مرتفع في هذه السنوات.

ومن جانب المتغيرات المعتمدة والمتمثلة بمتغير العائد على الموجودات (ROA) الذي يرمز له (Y1) فقد بلغ المتوسط لمصرف الائتمان العراقي (-1.715%) وهو بقيمة سالبة وكان اعلى عائد تحقق في عام ٢٠٠٧ وبلغ

(3.982%) كما كان اقل عائد في عام ٢٠١٣ بلغ (7.038%-) وتراوح مقدار العائد بين هذين السنتين لبقية السنوات مما يعني تباين هذا المعدل لهذا المصرف خلال المدة وارتفاع المخاطرة نسبيا.

كما بلغ متوسط العائد على حق الملكية (ROE) المتغير المعتمد الثاني (Y2) لمصرف الائتمان العراقي (2.177%-) خلال مدة الدراسة وقد حقق اعلى عائد بلغ (5.152%) في عام ٢٠١٢ كما كان اقل عائد خلال عام ٢٠١١ بلغ (6.144%-) مما يعكس التباين في هذا المعدل خلال مدة الدراسة .

٣ - **مصرف بغداد:** يتضح من الجدول ان ممارسة تمهيد الدخل في مصرف بغداد كان موجبا خلال سنوات البحث ما عدا السنوات ٢٠١٠ و ٢٠١١ اذ كانت ممارسات تمهيد الدخل فيها موجبة وحسب معيار Miller لتمهيد الدخل وبلغ متوسط نسبة تمهيد الدخل (0.2226) مما يعني المصرف يميل زيادة الدخل لأغراض ارضاء المساهمين .

اما بالنسبة الى متغير المخاطرة فقد تبين من الجدول (١) انها كانت في مصرف بغداد مرتفعة خلال سنوات البحث ما عدا السنوات ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ ومن خلال حجم الموجودات اذ كان حجم الموجودات خلال هذه السنوات (263724586) ، (542911440) الف دينار على التوالي وبمستوى اقل من المتوسط الذي بلغ (1153500052) مما يعني ان المخاطرة كانت مرتفع اكثر السنوات .

ومن جانب المتغيرات المعتمدة والمتمثلة بمتغير العائد على الموجودات (ROA) الذي يرمز له (Y1) فقد بلغ المتوسط لمصرف بغداد (2.454%) وكان اعلى عائد تحقق في عام ٢٠٠٧ وبلغ (8.530%) كما كان اقل عائد في عام ٢٠١٠ بلغ (1.687%) وتراوح مقدار العائد بين هذين السنتين لبقية السنوات مما يعني تباين هذا المعدل لهذا المصرف خلال المدة وارتفاع المخاطرة نسبيا.

كما بلغ متوسط العائد على حق الملكية (ROE) المتغير المعتمد الثاني (Y2) لمصرف بغداد (14.686%) خلال مدة الدراسة وقد حقق اعلى عائد بلغ (29.559%) في عام ٢٠٠٧ كما كان اقل عائد خلال عام ٢٠١١ بلغ (8.901%) مما يعكس التباين في هذا المعدل خلال مدة الدراسة .

٤ - **مصرف الشرق الاوسط:** يتضح من الجدول ان ممارسة تمهيد الدخل في مصرف الشرق الاوسط كان سالبا خلال سنوات البحث ما عدا السنوات ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ و ٢٠١٢ اذ كانت ممارسات تمهيد الدخل فيها موجبة وحسب معيار Miller لتمهيد الدخل وبلغ متوسط نسبة تمهيد الدخل (-3.5677) مما يعني المصرف يميل تخفيض الدخل لأغراض التهرب الضريبي .

اما بالنسبة الى متغير المخاطرة فقد تبين من الجدول (١) انها كانت في مصرف الشرق الاوسط مرتفعة خلال سنوات البحث ما عدا السنوات ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ ومن خلال حجم الموجودات اذ كان حجم الموجودات خلال هذه السنوات (406782968) ، (557540021) ، الف دينار على التوالي وبمستوى اقل من المتوسط الذي بلغ (632294927) مما يعني ان المخاطرة كانت مرتفعة في اكثر السنوات .

ومن جانب المتغيرات المعتمدة والمتمثلة بمتغير العائد على الموجودات (ROA) الذي يرمز له (Y1) فقد بلغ المتوسط لمصرف الشرق الاوسط

(2.611%) وكان اعلى عائد تحقق في عام ٢٠١٠ وبلغ (5.379%) كما كان اقل عائد في عام ٢٠١٤ بلغ (0.628%) وتراوح مقدار العائد بين هذين السنتين لبقيّة السنوات مما يعني تباين هذا المعدل لهذا المصرف خلال المدة وارتفاع المخاطرة نسبيا.

كما بلغ متوسط العائد على حق الملكية (ROE) المتغير المعتمد الثاني (Y2) لمصرف الشرق الاوسط (15.829%) خلال مدة الدراسة وقد حقق اعلى عائد بلغ (32.104%) في عام ٢٠٠٧ كما كان اقل عائد خلال عام ٢٠١١ بلغ (1.397%) مما يعكس التباين في هذا المعدل خلال مدة الدراسة ولكن بقيم موجبة.

٥ - **مصرف بابل:** يتضح من الجدول ان ممارسة تمهيد الدخل في مصرف بابل كانت سالبة خلال سنوات البحث ما عدا السنوات ٢٠٠٩ و ٢٠١٤ اذ كانت ممارسات تمهيد الدخل فيها موجبة وحسب معيار Miller لتمهيد الدخل وبلغ متوسط نسبة تمهيد الدخل (-0.1338) مما يعني المصرف يميل تخفيض الدخل لأغراض ارضاء المساهمين .

اما بالنسبة الى متغير المخاطرة فقد تبين من الجدول (١) انها كانت في مصرف بابل منخفضة خلال سنوات البحث ومن خلال حجم الموجودات وبمستوى متوسط بلغ (194085466) مما يعني ان المخاطرة كانت منخفضة لأكثر السنوات .

ومن جانب المتغيرات المعتمدة والمتمثلة بمتغير العائد على الموجودات (ROA) الذي يرمز له (Y1) فقد بلغ المتوسط لمصرف بابل (2.837%) وكان اعلى عائد تحقق في عام ٢٠٠٨ وبلغ (18.511%) كما كان اقل عائد في عام ٢٠١٣ بلغ (1.029%) وتراوح مقدار العائد بين هذين السنتين لبقيّة السنوات مما يعني تباين هذا المعدل لهذا المصرف خلال المدة وارتفاع المخاطرة نسبيا.

كما بلغ متوسط العائد على حق الملكية (ROE) المتغير المعتمد الثاني (Y2) لمصرف بابل (9.053%) خلال مدة الدراسة وقد حقق اعلى عائد بلغ (29.559%) في عام ٢٠٠٧ كما كان اقل عائد خلال عام ٢٠١٣ بلغ (3.015%) مما يعكس التباين في هذا المعدل خلال مدة الدراسة .

ويتبين من التحليل ان جميع المصارف لديها ممارسات تمهيد الدخل في خلال سنوات الدراسة سواء كان تمهيدا موجبا او سالبا.

ثانيا: تحليل المتغيرات العامة للمصارف

يظهر الجدول (٢) المتوسط العام للمتغير المستقل تمهيد الدخل (X1) والذي بلغ (-0.840) وبقيمة سالبة مما يعني ان غالبية المصارف لديها ممارسات تخفيض الدخل لغرض التهرب الضريبي، وكانت اعلى قيمة (15.737) في مصرف بابل في عام ٢٠٠٩ ، كما كانت اقل قمة (-20.00) في مصرف الشرق الاوسط في عام ٢٠١٤ كما كان الانحراف المعياري بلغ (6.262)

ومعامل الاختلاف (39.214) وهذا يشير الى تبين قيم المتغيرات في عينة الدراسة.

اما المغير المستقل الثاني المخاطرة (X2) والذي بلغ (568236698.80) مما يعني ان غالبية المصارف لديها مخاطرة منخفضة، وكانت اعلى قيمة (1827505325.00) في مصرف بغداد في عام ٢٠١٤، كما كانت اقل قيمة (74829421) في مصرف بابل في عام ٢٠١٤ كما كان الانحراف المعياري بلغ (379339007.88) ومعامل الاختلاف (٣٥٨٢٤,٠٠) وهذا يشير الى تبين قيم المتغيرات في عينة الدراسة.

كما ان المغير المعتمد الاول (Y1) الذي يمثل معدل العائد على الاستثمار (ROA) فقد كان المتوسط العام على مستوى مصارف العينة بلغ (2.105%) وكنت اعلى قيمة (8.53%) في مصرف بغداد في عام ٢٠٠٧ مما يعني هذا المؤشر قد سجل تراجعا خلا مدة الدراسة. في حين كانت اقل قيمة (7.00%) في مصرف الائتمان العراقي عام ٢٠١٣، وكان الانحراف المعياري (2.539) وكان معامل الاختلاف (6.451) مما زيادة التباين في هذا المؤشر وهذا يؤكد ارتفاع المخاطرة

الجدول (2) تحليل المتغيرات العامة على مستوى المصارف

Descriptive Statistics						
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Variance
x1	40	-20.00	15.737	-0.840	6.262	39.214
x2	40	74829421.00	1827505325.00	568236698.80	379339007.88	35824.00
y1	40	-7.00	8.53	2.105	2.539	6.451
y2	40	-9.00	37.266	10.419	10.293	105.956

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss

كما ان المغير المعتمد الاول (Y2) الذي يمثل معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) فقد كان المتوسط العام على مستوى مصارف العينة بلغ (2.105%) وكنت اعلى قيمة (37.266) في مصرف التجاري في عام ٢٠٠٧ مما يعني هذا المؤشر قد سجل تراجعا خلال مدة الدراسة. في حين كانت اقل قيمة (-9.00) في مصرف الائتمان العراقي عام ٢٠٠٨، وكان الانحراف المعياري (10.293) وكان معامل الاختلاف (105.956) مما زيادة التباين في هذا المؤشر وهذا يؤكد ارتفاع المخاطرة.

ثالثا: تحليل اثر المتغيرات المستقلة في المتغيرات المعتمدة واختبار الفرضيات

يوضح الجدول (٣) تأثير المستقلة المتمثلة بممارسات تمهيد الدخل والمخاطرة في المتغيرات المعتمدة عوائد الاستثمار من خلال:

١ - المتغير المعتمد ROA : إذ بلغ معامل الارتباط (R) (0.18) ومعامل التحديد (R^2) إذ بلغ (0.04) مما يعني ان نسبة (4%) من التغير في العائد على الموجودات كان سببها المتغير المستقل ممارسات تمهيد الدخل والمخاطرة خلال فترة البحث . وتدعم قيمة (T) المحتسبة البالغة (3.553**) (B) مما يعني ان العلاقة معنوية في الأنموذج عند مستوى ثقة (0.01). إما قيم (X1) التي فكانت (0.054) و (-8.297) على التوالي فقد تشير إلى ان التغير في المتغير المستقل (X2) بوحدة واحدة ينعكس بمقدار هذه القيم على العائد على الموجودات . والتي تعني مقدار الميل في النموذج كما في الجدول (٣) وتشير قيمة (a) التي بلغت (2.623) الى قيمة المتغير التابع عندما تكون قيمة المتغير المستقل مساوية للصفر. وقد جاء هذا التأثير متوافقاً مع طروحات تطبيق ممارسات تمهيد الدخل وتأثيرها على عوائد الاستثمار .

وعلى هذا الاساس تم قبول الفرضية الاولى التي تنص على " يوجد تأثير ذات دلالة معنوية احصائية لتمهيد الدخل على عوائد الاستثمار في المصارف عينة الدراسة".

الجدول (3) تأثير المستقلة المتمثلة بممارسات تمهيد الدخل والمخاطرة في المتغيرات المعتمدة

المتغير	المتغير المعتمد ROA (Y1)					SIG
	R	R^2	T المحسوبة	B	A	
X1 تمهيد الدخل	0.18	0.06	3.553**	0.054	2.623	0.001
X2 المخاطرة				-8.297		
المتغير	المتغير المعتمد ROE (Y)					SIG
	R	R^2	T	B	A	
X1 تمهيد الدخل	0.06	0.03	3.298**	0.092	10.016	0.002
X2 المخاطرة				8.461		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss

٢ - المتغير المعتمد ROE : إذ بلغ معامل الارتباط (R) (0.06) ومعامل التحديد (R^2) إذ بلغ (0.03) مما يعني ان نسبة (3%) من التغير في العائد على حقوق الملكية كان سببها المتغير المستقل ممارسات تمهيد الدخل والمخاطرة خلال فترة البحث . وتدعم قيمة (T) المحتسبة البالغة (3.298**) (B) مما يعني ان العلاقة معنوية في الأنموذج عند مستوى ثقة (0.01). إما قيم (X1) التي فكانت (0.092) و (8.461) على التوالي فقد تشير إلى ان التغير في المتغير المستقل (X2) بوحدة واحدة ينعكس بمقدار هذه القيم على العائد على حقوق الملكية . والتي تعني مقدار الميل في النموذج كما في الجدول (٣) وتشير قيمة (a) التي بلغت (2.623) الى قيمة المتغير التابع عندما تكون قيمة المتغير المستقل مساوية للصفر. وقد جاء هذا التأثير متوافقاً مع طروحات تطبيق ممارسات تمهيد الدخل وتأثيرها على عوائد الاستثمار .

وعلى اساس ذلك تقبل الفرضية الثانية التي تؤكد على " توجد تأثير ذات دلالة معنوية احصائية بين حجم المخاطر وعوائد الاستثمار في المصارف عينة الدراسة".

المبحث الرابع /الاستنتاجات والتوصيات

يتم في هذا المبحث تناول الاستنتاجات المستنبطة من الإطار النظري والعملية للدراسة والتي في ضوءها سيتم تقديم مجموعة من التوصيات للاستفادة من الاتجاه الذي كشفت عنه نتائج الدراسة. وضمن فقرتين:-

اولا: الاستنتاجات

- ١ - اظهرت نتائج البحث ان هنالك ممارسات لتمهيد الدخل في المصارف عينة البحث وكان السبب ورائها هو اختلاف المصالح بين اطراف الوكالة المتمثلة بين الادارة والمساهمين.
- ٢ - تبين من النتائج ان هنالك تبين بين المصارف عينة البحث في ممارسات تمهيد الدخل والسبب وراء ذلك يكمن في الغاية من تمهيد الدخل والتي تتحد بين التهرب من الضرائب وتحسين سمعة الادارة.
- ٣ - اتضح من تحليل البحث ان غالبية ممارسات تمهيد الدخل تتجه نحو التخفيض اذ كان المتوسط لذلك سالباً مما يدل على ان اكثر المصارف عينة الدراسة تهدف من تمهيد الدخل لأغراض التهرب الضريبي.
- ٤ - تبين من النتائج ان حجم المخاطرة التي تواجهها المصارف عينة الدراسة كان منخفض نسبياً لان عدد المصرف التي كان حجم موجوداتها اقل من المتوسط كان اكبر.
- ٥ - اظهرت نتائج البحث تبين المصارف عينة البحث في معدل العائد على الاستثمار اذ كانت بعض قيم هذا المؤشر سلبية في بعض السنوات وبعضها موجبة .
- ٦ - تبين من التحليل ان معدل العائد على حق الملكية كان ذات قيم سالبة في مصرف التجارة العراقي مما يعني ان هنالك خسائر في المصرف ،اما بقية المصارف فكانت قيم هذا المؤشر موجبة.
- ٧ - اتضح من التحليل ان هنالك تبايناً في قيم المتغيرات المستقلة والمعتمدة من خلال قيم الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف القيمة الاعلى والقيمة الادنى.
- ٨ - تبين من نتائج التحليل ان هنالك تأثيراً معنوياً وذات دلالة احصائية للمتغيرات المستقلة المتمثلة بتمهيد الدخل والمخاطرة على المتغيرات المعتمدة عوائد الاستثمار. والتي تم اثباتها من خلال قيمة (T) المحسوبة
- ٩ - اتضح من النتائج ان هنالك علاقة ارتباط موجبة بين متغيرات البحث ولكنها ليست قوية والسبب يرجع الى وجود عوامل اخرى لم يتناولها البحث.

- ١٠ - تبين من اختبار فرضيات البحث اثبات الفرضيات التي تم وضعها في منهجية البحث والتي تنص على وجود تأثير معنوي ذات دلالة احصائية معنوية للمتغيرات المستقلة في المعتمدة.

ثانيا: التوصيات:

من خلال الاستنتاجات التي تم التوصل اليها من النتائج النظرية والعملية للبحث تم صياغة بعض التوصيات التي نرى من المناسب الاخذ بها من قبل المصارف:-

- ١ - ضرورة تفعيل اساليب الرقابة والشفافية على أنشطة المصارف من اجل تخفيض الممارسات غير الحقيقية والواقعية التي تؤثر على جودة المعلومات المالية والادارية والمحاسبية.
- ٢ - زيادة الفهم والادراك بأهمية تنفيذ الانظمة والتعليمات والقوانين ومنها قوانين الضرائب وأهمية تنفيذها لان فيها المصلحة العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية.
- ٣ - تعد الضريبة جزءا من ايرادات الدولة والتي تنعكس على تمكين الدولة من تقديم الخدمات والمنافع الاجتماعية والتي هي من دافع تحقيق العدالة والرفاهية للمجتمع.
- ٤ - ضرورة الاخذ بالاعتبار مستوى المخاطرة المرافقة للاستثمار وذلك للارتباط المخاطرة بالعائد طرديا وذلك حسب موقف المصرف من تفضيل وتجنب الخطر.
- ٥ - زيادة الاهتمام بمؤشرات الاداء وتقييمها والوقوف على القيم الضعيفة وتحليلها ومعالجة نقاط الضعف في الاداء وتعزيز القيم المرتفعة لهذه القيم.
- ٦ - على المصارف التي تواجه عدم الاستقرار في عوائدها مما يزيد من مخاطرتها وعليها ترفع من مستوى نشاطها والتغلب على المشاكل التي تواجهها من خلال التركيز على مفاهيم الجودة والمنافسة.
- ٧ - ضرورة التركيز على دراسة العلاقات بين المتغيرات التي ترتبط في الاداء وفهم وادراك هذه التأثيرات والعلاقات بما يحقق الاهداف العامة والاستراتيجية.
- ٨ - الاهتمام بالمعارف والمفاهيم الحديثة لحوكمة المصارف والتي تتمثل بالقوانين والانظمة والتعليمات التي تعزز السيطرة والرقابة والتحكم في أنشطة المصارف.
- ٩ - ضرورة الاهتمام بالكشوفات والتقارير المالية واعدادها بالصورة الدقيقة والصريحة لما تمثله هذه الكشفات والتقارير من معلومات غاية في الاهمية لاتخاذ القرارات الرشيدة.
- ١٠ - ان الممارسات السلبية التي تمارسها الادارات لا يمكن التغلب عليها بدون امتلاك موارد بشرية ذات خبرة ومهارة ومعرفة لتحديد هذه الممارسات والتقليل من اثارها.

المصادر:

- ١- إبراهيم ،زيدان " السلوك الأخلاقي للإدارة عند قياس الدخل المحاسبي بمنظمات الأعمال "، مجلة أفاق جديدة للدراسات التجارية (كلية التجارة – جامعة المنوفية) العدد الأول والثاني، يناير، ٢٠٠٦ .
- ٢ -التقارير والكشوفات المالية للمصارف عينة البحث للاعوام ٢٠٠٧-٢٠١٤ .
- ٣ -الداعور ، جبر إبراهيم ، عايد ، محمد نواف " اثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على اسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين المالية " مجلة الجامعة الإسلامية ، سلسلة الدراسات الإنسانية ، المجلد السابع عشر ، العدد الأول ، يناير ، ٢٠٠٩
- ٤ -أساكني ، وسن يحيى احمد " إدارة الإرباح وتأثيرها في جودة المعلومات المحاسبية " رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد ، ٢٠١٠ .
- ٥ -القثامي ، فواز ، سفير ، الخيال ، توفيق بن عبد المحسن " إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية ، دراسة تطبيقية " مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية ، العدد ١ ، المجلد ٤٧ ، يناير ٢٠١٠
- ٦ -حبيب ، عقيل حمزة ،" تمهيد الدخل : دراسة ميدانية في عينة مختارة من الشركات الصناعية " رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد بالجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٣ .
- ٧ -حميدي ، كرار سليم عبد الزهرة ،" العلاقة بين حوكمة الشركات وتمهيد الدخل – دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الخاصة في العراق " مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم المحاسبة ، ٢٠١٠ .
- ٨ -سلمان ، عامر محمد " دراسة في مصداقية العائد على الاستثمار كمؤشر مالي لاسهم الشركات المدرجة في أسواق البورصة " مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد ١٤ ، العدد ٤٩ ، ٢٠٠٨
- ٩ -عبد ، احمد راهي " اثر تمهيد الدخل على العوائد غير العادية للاسهم " دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية (مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد ١٦ ، العدد ٣ ، سنة ٢٠١٤
- ١٠ - فؤاد ، احمد " إدارة الأرباح " بحث مقدم الى كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٩
- ١١ - مطر ، محمد ، نعيم ، فائز " إدارة المحافظ الاستثمارية " دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، الأردن ، ٢٠٠٥
- 12- Belkaoui-Ahmed,R" Accounting Theory " 4th Edition,Thomson Learning ,2000
- 13- Fudenberg ,D.and Tirole,J."Theory of Income and Divident Smoothing Based on Incum bency Rents " Journal of Political economy ,1995,p.73-93.

14- Geoff,Considinge,PHD,"Getting the Most Return For
your Risk ,part2. Copyright Quantext,Inc, 2007.